

حفظه الله،،،

سعادة الأخ/ وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: بشأن متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالبحث في عمل مؤسسات الإقراض

ومؤسسات تيسير الزواج في قطاع غزة

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناءً على مداوالات

هيئة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (28) المنعقدة بتاريخ 2022/01/10م، فقد تقرر تكليف وزارة

الاقتصاد الوطني متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالبحث في عمل مؤسسات الإقراض ومؤسسات تيسير

الزواج في قطاع غزة.

إجراء اتكم اللازمة للعمل بأحكام هذا القرار حسب الأصول،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

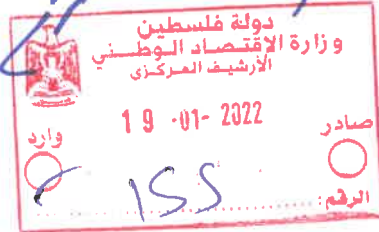


مرفق:

• التوصيات بالخصوص.

نسخة لـ:

• الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.

مسودة طبق الأصل
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

صادر عن: الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.



حفظه الله،،،

وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني

سعادة الأخ/ أ. توفيق أبو نعيم

حفظه الله،،،

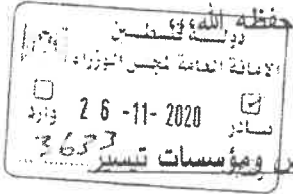
وكيل وزارة المالية

سعادة الأخ/ أ. عوني الباشا

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

سعادة الأخ/ د. رشدي وادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



الموضوع: بشأن التقرير النهائي الخاص باللجنة الخاصة للبحث في عمل مؤسسات الإقراض ومؤسسات تيسير

الزواج في قطاع غزة

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وعطفاً على الكتاب الوارد من وزارة العدل رقم (2477) بشأن التقرير النهائي الخاص باللجنة الخاصة للبحث في عمل مؤسسات الإقراض ومؤسسات تيسير الزواج في قطاع غزة، نفيد سعادتك باعتماد التوصيات كالتالي:

م.	التوصية	جهة التنفيذ
1.	الإشراف على مؤسسات الإقراض والتمويل ومتابعه عملها، والإشكاليات المترتبة عليها.	وزارة الاقتصاد الوطني
2.	المتابعة الدورية للسياسة التمويلية الخاصة بمؤسسات الإقراض والتمويل، ومراجعتها وتوجيهها للحد من إغراق المقترضين بالديون التي تفوق قدرتهم على السداد.	
3.	إعداد نظام لوضع ضوابط ومحددات لعمل مؤسسات الإقراض والتمويل، بحيث يتضمن النظام حجم المديونية، إجراءات التقسيط، قيمة الأقساط الشهرية وآلية سدادها، والحد الأقصى للتمويل المسموح الحصول عليه.	
4.	حصر مؤسسات الإقراض والتمويل ومتابعتها إدارياً ومالياً وفنياً، ومراجعة قراراتها وإجراءاتها بشكل دوري.	
5.	توجيه مؤسسات الإقراض والتمويل لدعم المشاريع الصغيرة والاستثمارية، وتفتين القروض الاستهلاكية.	
6.	تقييم عمل شركات الإقراض والتمويل من خلال لجان متخصصة، وخاصة شركة وسيم مهاني وشركاؤه.	
7.	دراسة ملفات جميع الشركات والمهن والحرف التي تعمل في مجال التمويل والتقسيم، مثل شركات السيارات ومحلات الجوالات.	وزارة المالية وزارة الاقتصاد الوطني
8.	متابعة الأمور الضريبية لمؤسسات الإقراض والتمويل	وزارة المالية

صادر عن: الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.

91121343080

غزة - فلسطين



م.	التوصية	جهة التنفيذ
9.	تشكيل لجنة خاصة برئاسة وزارة الاقتصاد الوطني، وعضوية كل من: وزارة الداخلية والأمن الوطني، ووزارة المالية، وذلك لدراسة عمل مؤسسات الإقراض والتمويل لأغراض الزواج، وخاصة مؤسسة أكورد لتيسير الزواج حيث بلغ عدد أوامر الحبس المتعلقة بها (5,623) أمر حبس خلال العام 2019م، ومؤسسة الشهد للتعاون الاجتماعي حيث بلغت أوامر الحبس المتعلقة بها (5,545) خلال العام 2019م وباقي مؤسسات التمويل والإقراض.	وزارة الداخلية والأمن الوطني وزارة الاقتصاد الوطني وزارة المالية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

بإمين أمين عام مجلس الوزراء



91121343080

مرفق:

• المراسلات بالخصوص.

نسخة ل:

• الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.



صادر عن: الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.

91121343080